أكد خلال مؤتمر صحافي أن المشروع لا يقارن بأي من المشاريع الصغيرة

خورشيد: نناشد القيادة السياسية التدخل لتجديد عقد استثمار «الأكوابارك»

ناشد المدير العام وعضو مجلس إدارة مدينة اللعاب المائية « الأكوابارك» محمد عبدالرضا خورشيد القيادة السياسية وعلى رأسها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله ورعاه، الذي بارك انطلاقة هذا المشروع السياحي عندما قام سموه بافتتاحه، بالتدخل لإيجاد حل جذري للخلاف القائم بين شركتي الجزيرة للمشروعات الترفيهية «الأكوابارك»، وشركة المشروعات السياحية، بسبب انتهاء العقد المبرم بينهما منذ 2014، وذلك للتمكن من إقامة التعديلات والتطويرات الخاصة بالبنية التحتية وتحسين مرافق المدينة بما يضمن تقديم الأفضل لروادها ولزوار الكويت.

وأشار خورشيد خلال مؤتمر صحافي عقده في الأكوابارك إلى أن العائق ليس مادياً أبداً، لكن لابد من وجود عقد يضمن العائد الاقتصادي لهذا المشروع القومي الكبير الذي لا يقارن بأية مشاريع صغيرة بالقطاع السياحي، فهي أول مدينة مائية في الخليج العربي، وتخدم المواطنين والمقيمين وزوار الكويت من منطقة الخليج وغيرها على اختلاف أعمارهم.

وأوضح خورشيد أن الكويت لا تعتمد على السياحة كمورد اقتصادي، لكنه تمنى أن توضع استثمارات تليق بمستوى الكويت في القطاع السياحي من خلال وجود هيئة مستقلة للسياحة ليشعر أصحاب المشاريع والمستثمرون في هذا المجال بالأمان والاستقرار، وكذلك بما يحقق الاستفادة من رؤية سموه في الاستثمار في الجزر الكويتية والمنطقة الشمالية، وجعل «الاكوابارك» أحد محاور السياحة في الكويت باعتبارها اول مدينة مائية خليجية، ولأنها معلم من معالم الكويت السياحية التي مضى عليها سنوات وهي تقدم أفضل الخدمات الترفيهية في الكويت خصوصا خلال فصل الصيف.

واضاف خورشيد انه لا بد من وجود تعاون فعال بين أجهزة الدولة، ممثلة بإدارة أملاك الدولة ووزارة المالية ووزارة الإعلام والبلدية، وبين القطاع الخاص الذي لا يمكن أن يقوم بدوره بشكل منفرد، وليكون قادراً على العطاء والإسهام في تطوير السياحة المحلية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الأسرة لكون هذا القطاع هو من يقدم الترفيه لأبنائنا وعائلاتنا، إضافة إلى أن دخول شركة طفل المستقبل كمساهم ومالك أساسي لـ«الأكوابارك» شكل دفعة مهمة وقوية لنا بما لديها من خبرات وإمكانيات متميزة في مجال الترفيه العائلي.

وعن المشاريع والخطط المستقبلية اكد خورشيد انه تمت توسعة وزيادة مساحة حوض الأطفال، وتركيب مظلات جديدة واستبدال الأرضيات، كما أن هناك العديد من الدراسات والمشاريع التي ننوي تنفيذها كفكرة القبة الثلجية التي تبلغ كلفتها التقريبية 47 مليون دينار، بالإضافة التى طوير البنية التحتية التي لا تقل تكلفتها عن مليوني دينار، كما ستكون هناك ألعاب جديدة ومتطورة ومرافق عائلية، معلنا أن «الأكوابارك» تسعى دائماً لاستقطاب الناس، ومن أجل ذلك تم طرح التذكرة الشاملة بحيث يستطيع الزائر التمتع بكافة الألعاب والمرافق بعدما كان الزائر يدفع مبلغا معينا لكل لعبة بما يسهل على زوارها ويخفف عنهم ويحقق لهم أكبر قدر من الاستمتاع.

بدوره اوضح المدير التنفيذي لـ«الاكوابارك» حمد الخنينه ان للشباب دورا متميزا في ادارة المدينة المائية من خلال وضع الأحواض المتنقلة ذات الامواج العالية والغوص وغيرها، والتي تعمل وفق اجراءات امنية ومطابقة لشروط الامن والسلامة مع تواجد منقذين كويتيين للتدخل وقت الحاجة بما يضمن أعلى درجات الأمان والسلامة، مشيرا الى هناك دورات متخصصة للموهوبين ومحبي السباحة والغوص، حيث يتم تدريبهم ومنحهم شهادات معتمدة، مؤكدا ان من المشاريع المستقبلية تكوين فريق «الاكوابارك» للألعاب المائية للمشاركة في المسابقات المحلية والدولية داعيا اولياء الامور الى تعليم ابنائهم السباحة والاستفادة من عروض «الاكوابارك» الخاصة بهم خلال فصل الصيف وغيره بما يملأ أوقات فراغهم بشيء مفيد لهم جسدياً واجتماعيا وبما ينمي مواهبهم وقدراتهم.

جانب من المؤتمر الصحافي (تصوير: محمد صابر)

«بيتك» يتوّج فائزي السحب التاسع لحساب «الرابح»

كشف بيت التمويل الكويتي «بيتك» عن أسماء الفائزين في السحب التاسع لحساب الرابح الذي اجري تحت اشراف ممثل عن وزارة التجارة والصناعة، حيث فاز 3 من عملاء البنك بسيارتي رانج روفر HSE 2018 و3 كيلو غرام من سبائك الذهب من «بيتك» بنسبة نقاء 999.9.

والفائزون هم: ناصر مشاري السنعوسي، ومستورة خضير المطيري بسيارتي رانج روفر موديل HSE 2018، فيما فاز اسماعيل حميد الله عزيز الله بـ3 كيلو ذهب.

ويتوفر حساب الرابح للعملاء الراغبين في تحويل رواتبهم وادارة حساباتهم الشخصية مع امكانية الادخار والاستثمار وذلك لكونه حساب توفير استثماري يحقق توزيعات سنوية للعميل، حيث يتم استثمار مبلغ الحساب وفق مبادئ الشريعة الاسلامية، ويمكن فتح الحساب عبر فروع «بيتك» المنتشرة في الكويت.

ويفتح حساب «الرابح» بالدينار الكويتي للأفراد، ويشترط تحويل الراتب كشرط أساسي لدخول السحب، واستمرار تحويله في الحساب. أما فيما يخص شروط وأحكام حملة الجوائز والسحب فيتم السحب كل ربع سنة بحيث يتضمن كل سحب 3 جوائز قيمة عبارة عن سيارتي رانج روفر HSE 2018 للفائزين الاول والثاني، و3 كيلو من الذهب للفائز الثالث وذلك بعد مراعاة شروط واحكام السحب وهي ان يودع العميل 3 رواتب خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق السحب، وان لا يقل الرصيد الادنى للحساب عن 50 دينار في نهاية كل شهر خلال الاشهر الثلاثة التي تسبق السحب، علما ان كل 50 دينار اضافية في الحساب تزيد فرص العميل في الربح.

ويواصل «بيتك» تقديم منتجات متميزة متوافقة مع اعلى معايير الجودة لتلبية طموحات العملاء، وتعزيز رضاهم وترسيخ ريادة «بيتك» عالميا.

جماعية لموظفي «بيتك» عقب اعلان الفائزين

تعرضت إلى موجة جني أرباح أفقدتها جزءا من مكاسبها

«بيان»: 28.7 مليار دينار القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت

◆ 20 شركة أفصحت عن نتائجها المالية محققة ما يقرب من 186.6 مليون دينار

◆ قطاع البنوك شغل المرتبة الأولى من قيمة التداولات بنسبة بلغت 55.9 بالمئة

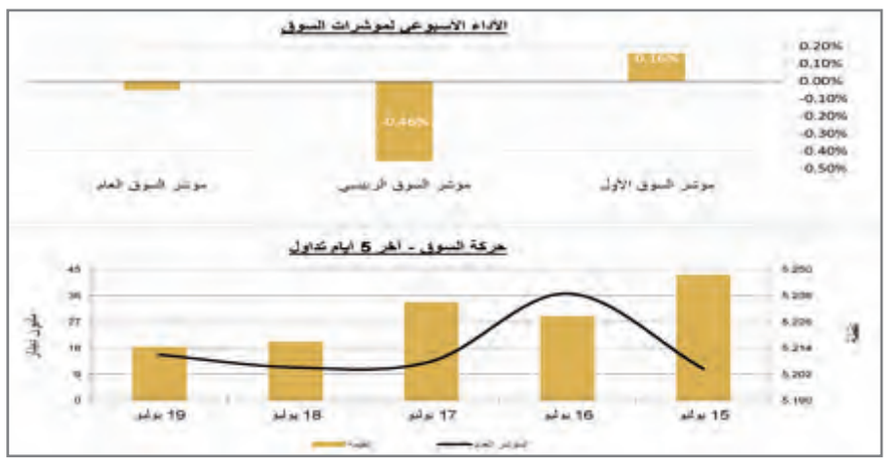

الأداء الاسبوعي لمؤشرات السوق

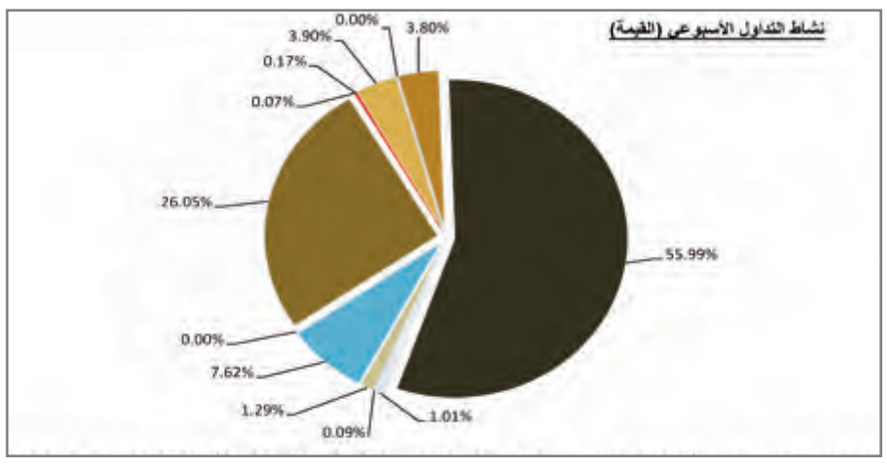

نشاط التداولات الأسبوعي

قال تقرير شركة بيان للاستثمار الصادر امس السبت لقد تعرضت بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، إلى موجة جني أرباح أفقدتها جزء من مكاسبها التي حققتها في الأسابيع السابقة، مما دفعها إلى تسجيل إغلاقات متباينة لمؤشراتها الثلاثة بنهاية الأسبوع، في نشاط غلب عليه طابع التهدئة والفتور النسبي في التداولات تمهيدا لمرحلة إعادة تأسيس مراكز جديدة، خصوصا بعد عملية الإدراج لأسهم الشركة المتكاملة القابضة ضمن مؤشر السوق الأول في مستهل الأسبوع الماضي، والتي تعد باكورة عمليات الإدراج في البورصة منذ بدء مرحلة تقسيم السوق، والإفصاح الخاص بتقدم أحد البنوك المحلية برغبته للاندماج في كيان مصرفي كبير مع أحد البنوك الخليجية، مما أعطى المتداولين جرعة تفاؤل وساعد مؤشر السوق الأول على الحد من عمليات جني الأرباح، بالإضافة إلى المضاربات السريعة التي تمت على بعض الأسهم الصغيرة التي كان لها دور واضح في تذبذب أداء مؤشر السوق الرئيسي، مما انعكس على أداء كافة مؤشرات السوق ودفعها إلى إنهاء تعاملات الأسبوع على تباين. وبلغت نسبة مكاسب مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع 0.16%، فيما وصلت نسبة الخسارة الأسبوعية لمؤشر السوق الرئيسي ومؤشر السوق العام إلى 0.46% و 0.05% على التوالي.

ويشهد السوق حالة عامة من الترقب والحذر نتيجة لبعض العوامل المحيطة به سواء كانت خارجية أو داخلية، فمن جهة يترقب المتداولون آثار التوتر القائم في العلاقات التجارية بين عمالقة الاقتصاد العالمي، وما قد يتبعها في حال ازدياد حدتها، من حالة عدم استقرار في الأسواق الخليجية بشكل عام والسوق الكويتي بشكل خاص خلال الفترة القادمة؛ هذا بالإضافة إلى ترقب المتعاملين في البورصة لإفصاحات الشركات المدرجة عن فترة النصف الأول من العام الجاري من جهة أخرى، وهو ما أدى إلى إحجام بعض المستثمرين عن الاستثمار في السوق لحين اتضاح الرؤية، وساهم في تراجع مؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع ما قبل الماضي، إذ وصلت قيمة السيولة النقدية إلى حوالي 144.70 مليون د.ك. بتراجع نسبته 19.23% عن مستواها في الأسبوع قبل الماضي، والذي بلغ حوالي 179.14 مليون د.ك، فيما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الأسبوع المنقضي بنسبة بلغت 34.23%، ليصل إلى 628.32 مليون سهم، مقارنة مع 955.31 مليون سهم في الأسبوع قبل الماضي.

ومع نهاية الأسبوع الماضي، وصل عدد الشركات التي أفصحت عن نتائجها المالية لفترة النصف الأول المنقضية من العام 2018 إلى 20 شركة، وذلك بما فيها الشركات ذات السنوات المالية المختلفة، محققة ما يقرب من 186.68 مليون دينار كويتي أرباحاً صافية عن فترة الربع الثاني من العام 2018 بارتفاع نسبته 18.42% عن نتائج نفس الشركات لذات الفترة من العام 2017. وقد حاز قطاع البنوك على نصيب الأسد من هذه الأرباح، حيث أعلنت 4 بنوك من أصل 12 بنك مدرج في البورصة عن أرباح بلغت نحو 151.54 مليون دينار كويتي عن فترة الربع الثاني من العام 2018 وبزيادة نسبتها 21.22% عن نتائجها لنفس الفترة من العام 2017، والتي كانت حوالي 125.01 مليون دينار كويتي.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد حققت البورصة مكاسب أسبوعية بقيمة 11.4 مليون دينار كويتي تقريبا، إذ وصلت قيمتها الرأسمالية بنهاية الأسبوع الماضي إلى حوالي 28.71 مليار د.ك.، بارتفاع نسبته 0.04% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي بلغ 28.7 مليار د.ك. تقريبا؛ وبذلك فقد وصلت مكاسب القيمة الرأسمالية للبورصة منذ بداية تطبيق نظام تقسيم السوق الجديد إلى 853.9 مليون د.ك. تقريبا، أي بارتفاع نسبته 3.07%. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق على أساس المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

وقد شهد الأسبوع الماضي تداول نحو 149 سهماً من أصل 175 سهماً مدرجاً في السوق، حيث ارتفعت أسعار 57 سهماً مقابل تراجع أسعار 78 سهم، مع بقاء 40 سهم دون تغير.

وأقفل مؤشر السوق الأول مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 5،353.02 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 0.16% عن مستوى إغلاق الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 0.46% بعد أن أغلق عند مستوى 4،952.96 نقطة، في حين أغلق المؤشر العام للسوق عند مستوى 5،210.85 نقطة بانخفاض نسبته 0.05%. وعلى صعيد مؤشرات التداول خلال الأسبوع الماضي، فقد بلغ متوسط عدد الأسهم المتداولة 125.66 مليون سهم، وذلك بانخفاض نسبته 34.23% بالمقارنة مع الأسبوع قبل الماضي، كما انخفض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 19.23% ليصل إلى 28.94 مليون د.ك. تقريبا.

مؤشرات القطاعات

سجلت سبعة من قطاعات بورصة الكويت تراجعاً في مؤشراتها، فيما ارتفعت مؤشرات أربعة قطاعات، مع بقاء قطاع التكنولوجيا بدون تغير يذكر. وعلى صعيد القطاعات المتراجعة، فقد تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية، حيث أقفل مؤشره عند 1،075.16 نقطة مسجلاً تراجعاً نسبته 1.76%. تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع انخفاض مؤشره بنسبة 1.16% بعد أن أغلق عند 998.76 نقطة. في حين شغل قطاع المواد الأساسية المرتبة الثالثة بعد أن سجل مؤشره تراجعاً أسبوعياً بنسبة بلغت 1.09%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 1،085.46 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً فكان قطاع الاتصالات، حيث أغلق مؤشره عند مستوى 948.84 نقطة، بتراجع نسبته 0.07%.

أما على صعيد القطاعات المرتفعة، فقد تصدرها قطاع السلع الاستهلاكية، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً نمواً نسبته 1.28% مغلقاً عند مستوى 936.57 نقطة، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية بعد أن أغلق مؤشره عند مستوى 1،088.96 نقطة، بنمو نسبته 0.38%، وشغل قطاع الرعاية الصحية المرتبة الثالثة بعد أن بلغت نسبة نموه 0.22%، منهياً تداولات الأسبوع عند مستوى 995.60 نقطة.

تداولات القطاعات

شغل قطاع البنوك المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 255.07 مليون سهم تقريبا شكلت 40.60% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 153.26 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.39% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.17% بعد أن وصل إلى 120.48 مليون سهم تقريباً.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 55.99% بقيمة إجمالية بلغت 81.01 مليون د.ك.، وجاء قطاع الصناعية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 26.05% وبقيمة إجمالية بلغت 37.70 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع حوالي 11.02 مليون د.ك. تقريبا شكلت 7.62% من إجمالي تداولات السوق.

الإنفاق الاستهلاكي في الكويت يستكمل وتيرة نموه الجيدة في يونيو

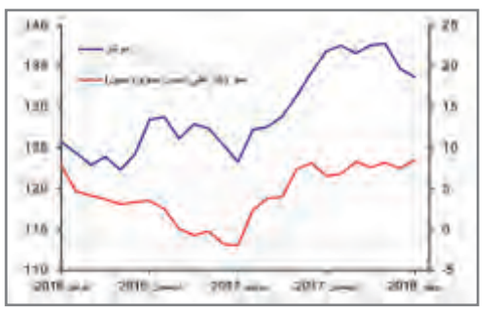

مؤشر الوطني للإنفاق الاستهلاكي الخاص

ارتفع مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي في الكويت خلال شهر يونيو بنسبة 8.5% على أساس سنوي على إثر ارتفاع استهلاك السلع المعمّرة وغير المعمّرة، وذلك تزامناً مع الاستعدادات المعتادة التي تسبق انتهاء شهر رمضان. في الوقت نفسه، تراجع الإنفاق على الخدمات نظراً لبدء موسم السفر مبكراً، محافظاً رغم ذلك على قوته مقارنة بالعام الماضي. وقد استمر ارتفاع أسعار النفط في دعم الإنفاق، حيثاقتربت في يونيو من أعلى مستوى لها منذ ثلاث سنوات ونصف، مما ساهم في تحسين ثقة المستهلك التي ارتفعت بدورها في يونيو لتسجل أسرع وتيرة نمو لها منذ ست سنوات. ومن المحتمل أن يهدأ هذا الانتعاش في فصل الصيف، ولكن من المتوقع أن يحافظ على قوته لبقية العام 2018. وواصل الإنفاق على السلع المعمّرة نموه القويمسجلاً زيادة بلغت 10.8% على أساس سنوي في يونيو بدعم من تسارع مشتريات الأجهزة الإلكترونية والسلع الفاخرة التي عوّضت بشكل كبير عن الاعتدال الطفيف في مبيعات السيارات والأثاث. وبلغنمو الإنفاق على الخدمات نسبةً قويةً بلغت 11.9% على أساس سنوي، كما سجلالإنفاق على السلع غير المعمّرة أداءً جيداً خلال الشهر بنمو بلغ 1.3%. فقد بدأت رحلات السفر في الإجازة السنوية الصيفية قبل موعدها المعتاد نظراً لانتهاء السنة الدراسية تزامناً مع نهاية شهر رمضان في منتصف يونيو، الأمر الذي من المحتمل أن يكون قد ساهم في تراجع الإنفاق على الخدمات بواقع 2.6% خلال الشهر. وفي الوقت نفسه، استعاد الإنفاق على السلع غير المعمّرة قوته على خلفية ارتفاع الإنفاق على الملابس ومستحضرات التجميل. و قد يكون أن هذا التحسنقد جاء متماشياً مع انتعاش المشتريات لعيد الفطر. من المتوقع أن يحافظ إنفاق المستهلك على قوته خلال العام 2018،إلا أن عدم اليقين بشأن الدخل المستقبلي وتوظيف العمالة الوافدة، خاصة في ظل جهود السلطات لزيادة نسبة العمالة الوطنية في سوق العمل، قد يؤثر سلباً على إنفاق المستهلكين العام. أما الإنفاق منجانب المواطنين الكويتيين، فإنه سيظل قوياً بفضل تدني التضخم وقوة التوظيف وارتفاع الإنفاق العام.

«التجاري» ينظم برنامجه الصيفي لتدريب أبناء وأقارب العاملين في البنك

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تدشين برنامجه الصيفي لتدريب أبناء وأقارب العاملين في البنك والذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 22 عاماً، وذلك في ضوء النجاح المميز الذي حققه البرنامج على مدار السنوات الماضية سيما وإنه يساهم في إكساب المتدربين العديد من المهارات المصرفية العملية والنظرية.

وفي هذا السياق قال صادق عبدالله مدير عام قطاع الموارد البشرية بالوكالة «دأب البنك التجاري الكويتي على تنظيم هذا البرنامج لتدريب أبناء وأقارب الموظفين خلال العطلة الصيفية بهدف شغل أوقات فراغهم وإطلاعهم على بعض المعارف المرتبطة ببيئة العمل المصرفي». وتابع قائلاً أن البرنامج التدريبي يهدف إلى انخراط المتدربين في بيئة العمل المصرفي بفروع البنك وإداراته وإكسابهم بعض المهارات المرتبطة بجوانب العمل المصرفي وأساليب التعامل مع العملاء ضمن محتوى تدريبي نظري وعملي وميداني تشرف عليه هيئة تدريبية متخصصة في إدارات وفروع البنك، منوهاً إلى أنه في نهاية البرنامج الصيفي يتم منح شهادات وجوائز نقدية تشجيعية لجميع المتدربين تقديراً من البنك على مشاركتهم في هذا البرنامج.

ومن المعروف أن البنك التجاري الكويتي، وفي إطار مسئوليته الاجتماعية الشاملة تجاه أطياف المجتمع كافة وتجاه موظفيه، يحرص على تنظيم هذا البرنامج بشكل سنوي لما له من أهمية في توطيد علاقة العمل بين الموظفين والبنك من جهة وبما يعكس رسالة البنك الرامية إلى بناء المجتمع معاً من جهة أخرى.

«اتحاد المصارف»: مستعدون للتعاون مع مذكرة التفاهم الصينية بمجالات التمويل والمصارف

أكد اتحاد مصارف الكويت امس السبت استعداده للتعاون بتنفيذ ما تضمنته مذكرة التفاهم التي وقعها المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الكويتي واللجنة الوطنية للاصلاح والتنمية في الصين والمتعلقة بالتعاون بمجالات التمويل والمصارف بين البلدين. وقال رئيس مجلس إدارة الاتحاد ماجد العجيل في تصريح صحفي إن التعاون سيشمل متطلبات تفعيل الاتفاقيات الخاصة بالدور التمويلي المتوقع للبنوك في المرحلة المقبلة لاسيما التي سيكون فيها الجانب الصيني شريكا استراتيجيا ومستثمرا أساسيا في تطويرها وتنفيذها وذلك بالتعاون مع البنوك الصينية. وأشاد العجيل بزيارة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى جمهورية الصين الشعبية والتي أكدت على توطيد العلاقات وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. وأشار إلى أن «الكويت كانت أول دولة توقع مذكرة تفاهم للتعاون مع الصين في مبادرة (الحزام والطريق) بعد إعلانها عام 2013 وربطها برؤيتها الاستراتيجية في جعل الكويت مركزا اقتصاديا وماليا عالميا». وأفاد بأن توقيع المذكرة يعبر عن تلاقي الرؤية السامية بتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي وخدمي ورؤية (كويت جديدة 2035) من جانب ومبادرة (الحزام والطريق) الصينية المتعلقة بإحياء طريق الحرير القديم التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ لإنشاء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري والبحري في عام 2013 من جانب آخر. وشدد العجيل على أهمية هذه الخطوة كونها ستسهم في تطور الاقتصاد الكويتي وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة معدلات التجارة البينية والاستثمارات المشتركة. وأوضح أن مبادرة (الحزام والطريق) ستسهم في إعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية والاستثمارية والتجارية وتحقيق التنمية المشتركة والتكامل بين جميع القارات فضلا عن ربط مشاريع البنى التحتية للعالم وتحسين نموها وتطورها الاقتصادي.